

## الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

آذار 2021

في الفصل الأول من العام 2021، تراجعت غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة قياساً على ما كانته في الفصل ذاته من العام الذي سبق. من جهة أخرى، انخفض عجز ميزان المدفوعات إلى 0,8 مليار دولار من 1,1 مليار دولار في الفصلين على التوالي. على صعيد النشاط المصرفي، تباطأت وتيرة انخفاض كلّ من إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية إلى 0,9% في الفصل الأول 2021 مقابل انخفاض بنسبة 3,8% في الفصل الأول 2020، وودائع القطاع الخاص إلى 1,6% مقابل 5,8% والتسليفات الممنوحة له إلى 5,4% مقابل 9,6%. ومع استقرار معدلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة، استمرّ المنحى الانخفاضي لمعدلات الفائدة المصرفية الدائنة على الليرة والدولار. من ناحية أخرى، تراجعت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية من دون الذهب، إلى حدود 22,2 مليار دولار في نهاية آذار 2021.

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاصّة

في آذار 2021، ارتفعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 5059 مليون دولار مقابل 2692 مليون دولار في الشهر الذي سبق و3553 مليون دولار في آذار 2020، لتتخفّف بنسبة 37,8% في الفصل الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة 58,5% في فترة كانون الثاني - آذار 2021 مقابل 64,9% في فترة كانون الثاني - آذار 2020، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الفصل الأول من السنوات 2018-2021

نسبة التغيّر، % 2020/2021	2021	2020	2019	2018	
					الشيكات بالليرة
					- العدد (آلاف)
54,3-	405	886	1140	1138	
					- القيمة (مليار ليرة)
26,5-	6257	8510	8254	8334	
					- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
60,8+	15449	9605	7240	7323	
					الشيكات بالعملة الأجنبية
					- العدد (آلاف)
47,5-	508	968	1513	1835	
					- القيمة (مليون دولار)
43,9-	5850	10433	9349	11296	
					- متوسط قيمة الشيك (دولار)
6,8+	11516	10778	6179	6156	
					مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
37,8-	15076	24239	22348	25363	
					متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
26,3+	16512	13074	8424	8531	
					دولرة الشيكات، %
					- العدد
	55,6	52,2	57,0	61,7	
					- القيمة
	58,5	64,9	63,1	67,1	

المصدر: مصرف لبنان

## حركة الاستيراد

في كانون الأول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية 1232 مليون دولار مقابل 1006 ملايين دولار في الشهر الذي سبق و1346 مليون دولار في كانون الأول 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 41,2% في العام 2020 بالمقارنة مع العام 2019، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 30,4%.

وتوزعت الواردات السلعية في العام 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 28,7% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيميائية (14,9%)، ثم كل من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (7,9%)، فمنتجات المملكة النباتية (7,0%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام 2020، حلت الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 8,3% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (7,6%)، فنركيا (7,2%)، ثم الصين (6,6%)، فايطاليا (6,0%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
41,2-	11310	19239	19980	19582	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## حركة التصدير

في كانون الأول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية 295 مليون دولار، مقابل 283 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و324 مليون دولار في كانون الأول 2019. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 5,0% في العام 2020 بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

وتوزعت الصادرات السلعية في العام 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 39,8% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (10,6%)، فمنتجات الصناعة الكيميائية (9,1%)، ثم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (8,8%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,6%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 29,7% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (13,0%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,1%)، فقطر (4,0%)، ثم العراق (3,7%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
5,0-	3544	3731	2952	2844	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## الحسابات الخارجية

- في كانون الأول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري 937 مليون دولار مقابل عجز قدره 723 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1022 مليون دولار في كانون الأول 2019. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 7766 مليون دولار في العام 2020 أي إلى حوالي نصف ما كان عليه في العام 2019 حيث بلغ 15508 ملايين دولار.

- في آذار 2021، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 96 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 341 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 557 مليون دولار في آذار 2020. وبذلك تكون قد تراجعت بقيمة 847 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بقيمة 1062 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2020.

## قطاع البناء

- في شباط 2021، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 276 ألف متر مربع (2م) مقابل 64 ألف م<sup>2</sup> في الشهر الذي سبق و351 ألف م<sup>2</sup> في شباط 2020. وانخفضت تراخيص مساحات البناء بنسبة بلغت 36,0% في الشهرين الأولين من العام 2021 قياساً على ما كانته في الفترة ذاتها من العام 2020.

### جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الشهرين الأولين من السنوات 2018-2021

نسبة التغيّر، %	2021	2020	2019	2018
2020/2021				
36,0-	340	531	1355	1779

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في آذار 2021، ارتفعت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري إلى 135,0 مليار ليرة مقابل 11,9 مليار ليرة في الشهر الذي سبقه 38,9 ملياراً في آذار 2020. وانخفضت هذه الرسوم بنسبة بلغت 6,0% في الفصل الأول من العام 2021 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت بحسب آخر المعطيات المتوافرة 93 ألف طن في شباط 2021 مقابل 42 ألف طن في الشهر الذي سبقه و118 ألف طن في شباط 2020. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 33,3% في الشهرين الأولين من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

## قطاع النقل الجوي

في آذار 2021، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 2218 رحلة، وعدد الركاب القادمين 101077 شخصاً وعدد المغادرين 96180 شخصاً والعابرين 4678 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 2239 طناً مقابل 4575 طناً للبضائع المشحونة.

وتراجع كل من عدد الرحلات بنسبة 39,9%، وحركة القادمين بنسبة 56,0%، وحركة المغادرين بنسبة 51,1%، في حين ارتفعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 18,2%، وذلك في الفصل الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

**جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها  
في الفصل الأول من العامين 2020 و 2021**

التغير، %	2021	2020	
39,9-	6492	10805	حركة الطائرات (عدد)
	35,0	43,4	منها: حصة الميديل ايست، %
56,0-	235548	535609	حركة القادمين (عدد)
	42,4	48,4	منها: حصة الميديل ايست، %
51,1-	301232	616495	حركة المغادرين (عدد)
	43,3	46,0	منها: حصة الميديل ايست، %
2,3-	12696	12990	حركة العابرين (عدد)
18,2+	16759	14184	حركة شحن البضائع (طن)
	12,5	30,5	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

### حركة مرفأ بيروت

في آذار 2021، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 117 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 375478 طناً والمشحونة 63870 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 12289 مستوعباً. وفي الفصل الأول من العام 2021 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 19,8%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 9,5%، في حين ارتفع كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة 17,0%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 26,6%.

### بورصة بيروت

في آذار 2021، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت 2293580 سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها 39,4 مليون دولار مقابل 8583833 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 24,1 مليون دولار في الشهر الذي سبق و4520173 سهماً بقيمة 15,7 مليون دولار في آذار 2020. وارتفعت الرسملة السوقية إلى 8896 مليون دولار مقابل 7095 مليوناً و6204 ملايين في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي آذار 2021، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" بنسبة 96,7% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت تلاها القطاع المصرفي بنسبة 2,5% فالقطاع الصناعي بنسبة 0,8%.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الفصل الأول من العامين 2020 و 2021 يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 8,3 ملايين سهم إلى 11,0 مليوناً.

- ارتفاع قيمة التداول من 43,3 مليون دولار إلى 65,8 مليوناً.

## ثانياً- المالية العامة

في تشرين الثاني 2020، سجّلت المالية العامة فائضاً بمقدار 185 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 280 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز كبير بقيمة 1345 مليار ليرة في تشرين الثاني 2019). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 15329 مليار ليرة إلى 13515 مليار ليرة، أي بمقدار 1814 مليار ليرة وبنسبة 11,8%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 2339 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 229 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 754 مليار ليرة مع زيادة حسابات الغير الأخرى بقيمة 669 مليار ليرة. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 1511 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 521 مليار ليرة قابلها ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 511 مليار ليرة والرسوم العقارية بقيمة 487 مليار ليرة .

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 22739 مليار ليرة إلى 17554 ملياراً، أي بقيمة 5185 مليار ليرة وبنسبة 22,8%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 5101 مليار ليرة (من 7764 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني 2019 إلى 2664 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2020)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار 2020 وانخفاض معدلات الفائدة على الدين بالليرة، كما انخفضت النفقات الأوليّة، أي من خارج خدمة الدين بقيمة 85 مليار ليرة (إلى 14890 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-تشرين الثاني 2020 مقابل 14975 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 852 مليار ليرة في الفترة قيد الدرس والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 364 مليار ليرة ، فيما ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة 475 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 7410 مليارات ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019 إلى 4038 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2020، فيما انخفضت نسبته من 32,6% من مجموع المدفوعات إلى 23,0% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً بمقدار 1375 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني من العام 2020 مقابل فائض مقداره 354 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت بشكل ملحوظ قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2019 و2020.

### جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2 - ت 2020	ك 2- ت 2019	
15,2	34,1	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
19,7	50,6	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

## سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية آذار 2021، ارتفعت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 89511 مليار ليرة مقابل 89279 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (88141 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020). وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1370 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2021. وأصدرت وزارة المالية في آذار 2021 سندات من فئة 7 سنوات بقيمة 122 مليار ليرة وسندات من فئة 10 سنوات بقيمة 123 ملياراً بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	ك 2021
100,00	1,61	3,49	37,86	0,08	21,26	24,54	7,62	2,17	1,18	0,16	0,04	100,00
100,00	1,59	3,45	37,63	0,08	21,51	24,66	7,85	2,00	1,04	0,14	0,05	شباط 2021
100,00	1,58	3,44	37,67	0,07	21,59	24,82	7,68	1,99	0,95	0,12	0,08	آذار 2021

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لم يظهر توزع حصص فئات سندات الخزينة بالليرة تغييراً يُذكر في نهاية الفصل الأول 2021، بحيث بلغت حصة فئة العشر سنوات 37,7% وحصة فئة الخمس سنوات 24,8% وحصة فئة السبع سنوات 21,6% لتشكّل حصص الفئات الأخرى مجتمعة 15,9%.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة في شهر شباط 2021 بقيمة 1028 مليار ليرة، إذ بلغت 90680 مليار ليرة مقابل 89652 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (89424 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020). وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

شباط 2021	ك 2021	ك 2020	
22888	22844	22819	المصارف
%25,2	%25,5	%25,5	الحصة من المجموع
56033	55284	55079	مصرف لبنان
%61,8	%61,7	%61,6	الحصة من المجموع
436	442	457	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10640	10394	10393	المؤسسات العامة
%11,7	%11,6	%11,6	الحصة من المجموع
683	688	676	الجمهور
%0,8	%0,8	%0,8	الحصة من المجموع
<b>90680</b>	<b>89652</b>	<b>89424</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

لم يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تغيّراً يُذكر بين نهاية كانون الثاني ونهاية شباط 2021 حيث بلغت حصة المصارف 25,2% مقابل 61,8% لمصرف لبنان و13% للقطاع غير المصرفي.

### سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية شباط 2021، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة زائد المتأخّرات) ما يوازي 34417 مليون دولار مقابل 34169 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (33966 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020). وفي نهاية شباط 2021، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 9462 مليون دولار (أي ما نسبته 27,5% من مجموع المحفظة) مقابل 9448 مليون دولار (أي ما نسبته 27,7% من المجموع) (9391 مليون دولار، أي ما نسبته 27,6% من المجموع في نهاية كانون الأول 2020).

### الدين العام

في نهاية شباط 2021، بلغ الدين العام الإجمالي 145967 مليار ليرة (أي ما يعادل 96,8 مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي 1507,5 ليرة للدولار) مقابل 144627 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و144108 مليارات ليرة في نهاية العام 2020. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 1859 مليار ليرة في الشهرين الأوّلين من العام 2021 (زيادة بقيمة 918 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2020) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 1252 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 607 مليارات ليرة (ما يوازي 403 ملايين دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 130172 مليار ليرة في نهاية شباط 2021، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,3% قياساً على نهاية العام 2020 (+1,6% في الشهرين الأوّلين من العام 2020).

وفي نهاية شباط 2021، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 91014 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,4% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 54953 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,6% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، تغيّرت قليلاً حصص المكتتبين بين نهاية كانون الثاني ونهاية شباط 2021 بحيث بلغت: 25,5% للمصارف مقابل 61,6% لمصرف لبنان و12,9% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرر بالليرة اللبنانية  
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

شباط 2021	ك 2021	ك 2020	
25,5	25,8	25,8	المصارف في لبنان
61,6	61,4	61,4	مصرف لبنان
12,9	12,8	12,8	القطاع غير المصرفي
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية  
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

شباط 2021	ك 2021	ك 2020	
1,6	1,6	1,6	الحكومات
4,0	4,0	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,3	94,3	94,2	سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

### ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

### الموجودات/ المطلوبات

في نهاية آذار 2020، تراجمت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 280790 مليار ليرة (ما يوازي 186,3 مليار دولار)، مقابل 283609 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و283474 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (314389 مليار ليرة في نهاية آذار 2020)، لتكون قد تراجمت بنسبة 0,9% في الفصل الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 3,8% في الفصل الأول من العام 2020.

## الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية آذار 2021، تراجعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 215114 مليار ليرة (ما يوازي 142,7 مليار دولار)، وشكّلت 76,6% من إجمالي المطلوبات، مقابل 217742 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و218017 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (232569 مليار ليرة في نهاية آذار 2020). وانخفضت الودائع الإجمالية بنسبة 1,3% في الفصل الأول من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 5,8% في الفترة ذاتها من العام 2020. وبلغ معدّل دولة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 80,24% في نهاية آذار 2021، مقابل 80,04% في نهاية الشهر الذي سبقه و80,37% في نهاية العام 2020 (77,94% في نهاية آذار 2020).

- في نهاية آذار 2021، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 165912 مليار ليرة وشكّلت 59,1% من إجمالي المطلوبات، مقابل 168260 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و168519 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (180836 ملياراً في نهاية آذار 2020). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 1,5% في الفصل الأول من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 5,1% في الفترة ذاتها من العام 2020. وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 0,9% في الفصل الأول من العام 2021، كما انخفضت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 1,7%، وبلغ معدّل دولة ودائع القطاع الخاص المقيم 77,43% في نهاية آذار 2021، مقابل 77,17% في نهاية الشهر الذي سبقه و77,58% في نهاية العام 2020 (74,70% في نهاية آذار 2020).

وفي نهاية آذار 2021، تراجعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 26890 مليون دولار مقابل 27237 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و27352 مليون دولار في نهاية العام 2020 (29632 مليون دولار في نهاية آذار 2020). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 1,7% في الفصل الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 8,7% في الفترة ذاتها من العام 2020.

## ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية آذار 2021، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 5952 مليون دولار مقابل 6456 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6583 مليون دولار في نهاية العام 2020 (8168 مليون دولار في نهاية آذار 2020).

## الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية آذار 2021، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 25559 مليار ليرة (ما يوازي 17,0 مليار دولار) مقابل 25959 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و30045 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (31234 مليار ليرة في نهاية آذار 2020).

## الموجودات

### ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية آذار 2021، تراجعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 165858 مليار ليرة، مقابل 166413 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و166477 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (177515 مليار ليرة في نهاية آذار 2020). وتراجعت بنسبة 0,4% في الفصل الأول من العام 2021 مقابل شبه استقرارها في الفصل الأول من العام 2020.

### التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية آذار 2021، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 45831 مليار ليرة أو ما يعادل 30402 مليون دولار، مقابل 31593 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32032 مليون دولار في نهاية العام 2020 (39996 مليون دولار في نهاية آذار 2020). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد انخفضت بنسبة 5,1% في الفصل الأول من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 9,5% في الفترة ذاتها من العام 2020. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

### التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية آذار 2021، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 30561 مليار ليرة، مقابل 31846 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31745 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (37870 مليار ليرة في نهاية آذار 2020). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 3,7% في الفصل الأول من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 12,4% في الفترة ذاتها من العام 2020.

وفي التفصيل، ارتفعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 248 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2021 لتبلغ 17836 مليار ليرة في نهاية آذار 2021، في حين تراجعت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 1432 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 12726 مليار ليرة.

### الموجودات الخارجية

في نهاية آذار 2020، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 13868 مليون دولار مقابل 14107 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و14023 مليون دولار في نهاية العام 2020 (15338 مليون دولار في نهاية آذار 2020). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 1,1% في الفصل الأول من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 12,9% في الفترة ذاتها من العام 2020.

## رابعاً- الوضع النقدي

### الكتلة النقدية

في نهاية آذار 2021، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما يوازي 202175 مليار ليرة، مقابل 202917 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و200052 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (196444 مليار ليرة في نهاية آذار 2020). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ازدادت بنسبة 1,1% في الفصل الأول من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 3,1% في الفصل الأول من العام 2020. من جهة أخرى، بلغ معدل دورة الكتلة النقدية (م3) أي (م3-م2/م3) 64,24% في نهاية آذار 2021 مقابل 64,71% في نهاية الشهر الذي سبقه و66,25% في نهاية العام 2020 (69,62% في نهاية آذار 2020). وتأتى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 2123 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2021 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 3957 مليار ليرة (ما يعادل 2625 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 1272 مليار ليرة (ما يعادل 844 مليون دولار)، وتراجع الموجودات من الذهب بمقدار 2685 مليار ليرة (1781 مليون دولار) نتيجة انخفاض سعر أونصة الذهب عالمياً.

- انخفاض صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 734 مليار ليرة.

- تراجع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 2007 مليارات ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 2481 مليار ليرة، نتيجة تراجع كل من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 1583 مليار ليرة (حوالي 1050 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 898 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 7289 مليار ليرة.

وفي الفصل الأول من العام 2021، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 16,4%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 7,1%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.  
م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.  
م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

### معدلات الفوائد

#### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية آذار 2021، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرة إذ بلغت 6,50% مقابل 6,51% في نهاية الشهر الذي سبق (6,52% في نهاية كانون الأول 2020). وبلغ متوسط عمر المحفظة 1640 يوماً (4,5 سنوات) مقابل 1658 يوماً (4,6 سنوات) (1693 يوماً أي 4,65 سنوات) في

نهاية التواريخ المذكورة على التوالي. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية في شهر آذار 2021 على فئات السندات بالليرة المُصدّرة، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة الخمس سنوات، 6,50% لفئة السبع سنوات و7,00% لفئة العشر سنوات.

### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) 7,38% وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات.

### الفوائد المصرفية على الليرة

في آذار 2021، استمرّ متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية في التراجع ليبلغ 1,96% مقابل 2,11% في الشهر الذي سبق (5,13% في آذار 2020)، فيما ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 8,02% مقابل 7,59% (9,41%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي آذار 2021، لم تتمّ أية عملية في سوق الانترنتك بالليرة عبر شركة لبنان المالية، علماً أن متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) بلغ 3,00% في شباط 2021 (62,34% في آذار 2020). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

آذار 2021	شباط 2021	آذار 2020	
1,96	2,11	5,13	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
8,02	7,59	9,41	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
-	3,00	62,34	المتوسّط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

### الفوائد المصرفية على الدولار

في آذار 2021، استمرّ المتوسط المثقّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 0,52% مقابل 0,54% في الشهر الذي سبق (2,53% في آذار 2020)، فيما ارتفع المتوسط المثقّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 7,14% مقابل 6,92% (8,55%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي آذار 2021، استقرّ متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر على 0,19 شأنه في الشهر الذي سبق (1,10% في آذار 2020). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة السنوية (%)			
آذار 2021	شباط 2021	آذار 2020	
0,52	0,54	2,53	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,14	6,92	8,55	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,19	0,19	1,10	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

### سوق القطع

في آذار 2021، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي 1507,5 ليرات مع هامش تسعيرة 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف 3900 ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصراف الآلي بالليرة اللبنانية، وبلغ الهامش عند الصرافين من الفئة الأولى 3850 – 3900 ، ووصل سعر الدولار إلى 15 ألف ليرة في السوق السوداء منتصف الشهر قبل انخفاضه إلى حوالي 12 ألف ليرة. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 22 يوماً في الشهر الثالث من العام 2021 . على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية 22165 مليون دولار في نهاية آذار 2021 مقابل 22900 مليون في نهاية الشهر الذي سبق و24099 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 1934 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2021 مقابل انخفاضها بقيمة 2037 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2020.

### مؤشر أسعار الاستهلاك

في آذار 2021، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 23,31% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 28,62% قياساً على كانون الأول 2020. وارتفع متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في آذار 2021 بنسبة 93,39% قياساً على متوسطه في الأشهر الاثني عشر المنتهية في آذار 2020.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 8,33% في شهر آذار 2021 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 16,52% قياساً على كانون الأول 2020. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في آذار 2021 ارتفاعاً بنسبة 120,55% قياساً على فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في آذار 2020.

